Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717- 8293

Research Article March 2022 Volume: 4 Issue: 2

THE ENERGY VARIABLE IN THE POLICY OF REGIONAL & INTERNATIONAL POWERS: BETWEEN COMPETITION & HEGEMONY

Djamel Ben MERAR [1]
Nassira MELLAH[2]

Istanbul / Türkiye
p. 594-606

Received:27/01/2022
Accepted: 16/02/2022
Published: 01/03/2022

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

Energy sources occupy an increasing importance, not only as the artery of the economy, but also because of their importance in determining the power of the state and its regional and international situation, especially with the presence of an imbalance between the structure of the international system and its structure and the distribution of energy sources. And the requirements of local consumption, and the importance of providing sufficient and safe energy sources an important role so that it does not affect its economic status and its international standing in light of the competition of regional and emerging powers to control energy sources that are characterized by scarcity and increasing global consumption.

Key words: Energy; Rivalry; Dominance; Regional Powers; International Powers.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.16.38

[1] Dr. , Djlali Bounaama University Khemis Miliana, Algeria, d.benmerar@univ-dbkm.dz, https://orcid.org/0000-0003-2420-2013

[2] Dr. , M'hamed Bougara University Boumerdes, Algeria, n.mellah@univ-dbkm.dz , https://orcid.org/0000-0001-5903-4668

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

المتغير الطاقوي في سياسات القوى الإقليمية والدولية: بين التنافس والهيمنة

جمال بن مرار [3]
نصيرة ملاح[4]

الملخص:

تحتل مصادر الطاقة أهمية متزايدة ليس كونها شريان الاقتصاد فحسب بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعا الاقليمي والدولي، ولاسيما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة، فالدول الكبرى الصناعية تُعاني نقص في مصادر الطاقة الاستراتيجية ما يجعلها تعتمد على الامدادات الخارجية لسد الحاجات ومتطلبات الاستهلاك المحلي، ولأهمية توفير مصادر الطاقة الكافية والآمنة دور مهم بحيث لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية في ظل التنافس القوى الاقليمية والصاعدة للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالندرة وتزايد الاستهلاك العالمي.

الكلمات المفتاحية: الطاقة؛ التنافس؛ الهيمنة؛ القوى الاقليمية؛ القوى الدولية.

المقدمة:

يعد التنافس بين العديد من الدول للسيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية التي يتوقع أن تصبح أحد أهم أسباب اندلاع الصراعات الإقليمية والدولية في الوقت الراهن، لا سيما أن المخزون العالمي للطاقة تناقص دائم مقارنة بالطلب المتزايد خاصة من طرف الدول الكبرى والقوى الصاعدة بمنحنى تصاعدي لندرة الموارد الطاقة وهو الأمر الذي يتوقع أن يصبح الصراع العالمي للسيطرة على إمدادات الطاقة أكثر حدّة لما تمثله الطاقة من أهمية للاقتصاديات الدول.

تعتبر الطاقة في القرن الحادي العشرين ذات أهمية من خلال بسط النفوذ والتفوق والسيطرة في تشكيل قرارات السياسة الخارجية للعديد من الدول وتؤدي إلى تصاعد العديد من التوترات والنزاعات الإقليمية والدولية في العالم، حيث زادت حدة الصراع بين الدول الكبرى للسيطرة على مصادر الطاقة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض هيمنتها على العالم بالسيطرة على منابع النفط والممرات البحرية في منطقة آسيا والشرق الأوسط وافريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، فالعديد من الدول تجعل من أمن الطاقة من ضروريات تحقيق الأمن القومي ولا سيما توظيفها من أجل منع القوى الأخرى من منافستها على هذه الموارد وتشكل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إحدى مناطق التوتر والصراع في سياسات القوى الإقليمية والدولية للسيطرة والهيمنة.

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح السؤال الرئيسي للإشكالية:

كيف يؤثر متغير الطاقة في سياسيات القوى الإقليمية والدولية؟

ومن هنا يتفرع عن هذا السؤال أسئلة التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة على التنافس على الطاقة؟
- ماهي أشكال التنافس والهيمنة على الطاقة؟
- فيما تتمثل استراتيجيات الطاقة الاقليمية والعالمية؟

[3] د. جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، d.benmerar@univ-dbkm.dz

[4] د. جامعة المحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، n.mellah@univ-dbkm.dz

Volume: 4 Issue: 2

للإجابة عن الإشكالية البحثية نطرح الفرضيات الآتية:

- كلما تزايد اهتمام القوى الكبرى على مصادر الطاقة كلما زادت الصراعات الإقليمية والدولية؛

أهمية الدراسة: يتلخص الهدف الأساسي الذي تصبو الدراسة لِتَوَصُّلِ إليه في محاولة فهم الاهتمام العالمي المتزايد بمصادر الطاقة خاصة الغاز والنفط بالشكل الذي يدفع الدول من اجل التنافس من أجل تّامين الحصول الآمن عليها والتحكم بها كوسيلة للقوة والضغط من طرف القوى الكبرى في سياساتها، كما سنوضح بشكل خاص أهمية منطقة الشرق المتوسط ومناطق النفوذ وأدوار التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد أهمية وجود الطاقة واستثمارها في شرق البحر المتوسط وما ينشأ عن ذلك من أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية.
- توضيح الصراع بين الدول المطلة على شرق بحر المتوسط.
- إلقاء الضوء على أهم النتائج الفعلية التي تحققت في الوجود الدول المطلة على شرق بحر المتوسط.
- وضع توصيات قد تساهم في فهم آليات وأبعاد الصراع بين الدول ذات صلة.

المحور الأول: العوامل والمتغيرات المؤثرة لتنافس على الطاقة

إن التنافس والصراع الإقليمي والدولي على موارد الطاقة يتم ضمن عوامل ومتغيرات ما تملكه هذه المناطق من موارد، فضلا عن الدور تلك المواقع الجغرافية في التحكم والسيطرة في نقل إمدادات الطاقة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وتتوزع مصادر الطاقة الرئيسية في العالم بين أكثر من منطقة من أهمها: منطقة الشرق الأوسط وأو راسيا، فهذه المناطق تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم، فأغنى منطقة هي منطقة الخليج العربي باحتياط التي قدرتها 48.1 %من اجمالي احتياطي العالمي، فضلا عن اكتشافات الغاز الضخمة في منطقة شرق المتوسط وهذا ما يفسر حجم حدة الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط بين العديد من القوى الإقليمية والدولية، أما منطقة أو راسيا فتمتلك نسبة احتياطي يقدر بـ8.5 % (زيادة، 2018، صفحة 28)، كما أن منطقة شرق آسيا المتمثلة في بحر الصين الجنوبي نصيبها من الصراعات الإقليمية والدولية من خلال ما تملكه من موارد الطاقة، ويمكن تحديد العوامل المؤثرة كما يلي:

- تتأثر خريطة صراعات الطاقة في العالم بجيو–سياسة الطاقة التي هي تأثير تدفقات الطاقة في سلطة ونفوذ الدول، والتي تتأثر بدورها بمدى حاجة العالم للطاقة؛ وخلال القرن الواحد والعشرين هيمنت جهود تأمين إمدادات الطاقة وحماية الشحنات والتصدي لمحاولات الاعتداء للسيطرة عليها والممارسات الاحتكارية على الساحة الإقليمية والدولية؛ أصبحت الطاقة محددا أساسا لسياسة الدولة الخارجية لأن توفرها على تلك الموارد يسمح لها بانتهاج سياسة خارجية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، لأن الطاقة سلاح استراتيجي تزداد أهميته في الوقت الراهن مما يعطي للدولة التي تمتلكه المزيد من الثقل والوزن في العلاقات الدولية أما افتقارها لها يجعلها تابعة لشروط الدول المصدرة لها حتى تضمن توفير احتياجات سكانها والطاقة اللازمة لتشغيل آلاتها واقتصادها.
- تتأثر خريطة صراعات الطاقة في العالم بالاكتشافات الجديدة في مجال الطاقة، فقد تطور المشهد الدولي للطاقة خلال السنوات الماضية من خلال اكتشاف احتياطات غاز ونفط جديدة، إضافة إلى دخول مصادر جديدة إلى السوق أهمها النفط الصخري، وتطور تصنيع الوقود البيولوجي واستهلاكه مما أضاف عوامل تأثير جديدة على السوق الدولية، التي شهدت تقلبات حادة في الأسعار وأثرت بشكل كبير في النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي العالمي، وقد شهد الطلب العالمي على الطاقة تزايدا كبير ومن المتوقع أن يزيد الطلب الإجمالي نحو 49% بحلول عام 2040. (outlook, 2016, p. 56)
- يشكل الغاز فعليا مادة الطاقة الرئيسية في القرن الحادي والعشرين سواء من حيث البديل الطاقوي لتراجع احتياطي النفط عالميا أو من حيث الطاقة النظيفة، ولهذا فإن السيطرة على مناطق الاحتياطي الغاز في العالم يُعد بالنسبة للقوى الكلاسيكية والقوى الصاعدة أساس الصراع الدولي في عدة مناطق في العالم بين العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والهند والبرازيل وتركيا وجنوب افريقيا.
- استمرار أهمية الوقود الأحفوري مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى أدى إلى تزايد صراعات الطاقة في مناطق إنتاجه، فرغم أن الطاقة المتجددة والطاقة النووية هما أسرع مصادر الطاقة نموا، حيث تحقق كل منهما نمو سنويا يبلغ 2.5 %، فلا يزال الوقود الأحفوري هو المصدر الأساسي الذي سيغطي نحو 80 %من استهلاك العالم من الطاقة بحلول عام 2040 (سيف، 2016، صفحة 07)، حيث يُعد الغاز الطبيعي هو الوقود الأحفوري الأسرع؛ ولذلك يتزايد اللجوء إلى استخدامه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تحقيق شبه اكتفاء ذاتي من الطاقة وقلب موازين القوى من جديد على الساحة الدولية.
- يعتبر هاجس فقر الطاقة دور في تشكيل خريطة صراعات الطاقة المستقبلية، حيث يشير عدم توافر الطاقة بالكميات اللازمة بسبب ارتفاع تكاليف الحصول عليها وندرتها يشكل عائق رئيسي أمام التنمية الاقتصادية والتأثير السلبي على القطاعات

Volume: 4 Issue: 2

الأخرى، فلا يزال هناك ما يقارب 1.3 مليار شخص في جميع انحاء العالم يعيشون دون الحصول على الكهرباء ولاسيما في البلدان الافريقية والآسيوية، ونحو 02 مليارين نسمة لديهم إمكانية وصول محدود أو متقطع إلى الطاقة، وهناك 2.7 مليار نسمة لا يستطيعون الحصول على الطاقة (مهدي، 2018، صفحة 18).

- يؤثر ضمان القدرة على الوصول إلى الطاقة في تشكيل خريطة صراعات الطاقة، حيث تمثل هذه القدرة أحد الشروط الأساسية لاستمرار التفاعلات البشرية سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، والنظام الدولي؛ وتشكل القدرة على الوصول إلى الطاقة بشكل وافر وبتكلفة مناسبة دورا مهما في نمو النشاط الإنساني، واتساع نطاقه ونهضة الدول، ويمكن ملاحظة أنه في مراحل الثورة الصناعية الأولى كان تباين في القدرة على الوصول إلى الطاقة وتوظيفها بشكل فعّال أحد العوامل الرئيسية التي حددت تباين نمو الأمم والدول في تلك المرحلة وفي صراعها لاحقا على المستعمرات، إما لضمان وصول كل منها لمصادر طاقة رخيصة نسبيا، أو إتاحتها بشكل يسير أو بتكلفة منخفضة للأطراف المنافسة؛ ومع تغير بعض عناصر هذا المشهد التنافسي واتساع درجة التكامل الاقتصادي العالمي، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات العالم واعتماد النمو العالمي على إتاحة فرص النمو لمختلف اقتصاديات العالم، بات التعامل مع قضية ضمان الوصول إلى الطاقة قضية عالمية، وليست مجرد قضية تخص دول بعينها؛ فقد أصبح التعامل مع إتاحة الطاقة وضمانها أو حتى الهيمنة على مصادرها واحتكارها، قضية أكثر تعقيدا من مجرد كونها مباراة صفرية بين الدول الكبرى، بقدر ما باتت قضية تنسيق دولي، فمع التطور في العلاقات الدولية والنظام الدولي تطور مفهوم الأمن وانتقل من المفهوم التقليدي الذي ركزت عليه النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى مفهوم الأمن غير التقليدي الذي ظهر بوضوح مع انتهاء الحرب الباردة.
- رغبة الدول في تحقيق الأمن الطاقة، فمع اتساع نطاق العلاقات الدولية اتسع نطاق مفهوم أمن الطاقة عما كان عليه خلال القرن العشرين، فمن ناحية لم يعد المفهوم مقتصرا على تحقيق مصالح الدول الكبرى المستوردة للطاقة والمستهلكة لها، وإنما امتد المفهوم ليضم إلى جانب ذلك مصالح وهواجس واهتمامات الدول المنتجة للنفط والمصدرة له والتي بدأت تسعى إلى إحكام سيطرتها على قطاع الطاقة وأسواقه؛ مع الإشارة إلى البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن الطاقة هناك الجانب السياسي–الاستراتيجي، فإن ثمة ملامح وعناصر مشتركة تجمع بين الجانبين ومنها توافر موارد إمدادات الطاقة النفطية بأسعار معقولة وهو ما ساد خلال معظم فترة القرن العشرين، إلى أن ظهر أثر أوضح للبعد السياسي–الاستراتيجي بعد حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط، حيث كان مفهوم أمن الطاقة ينصب على القدرة تامين كميات كافية من الطاقة للمستوردين الكبار، بغض النظر عن مدى ما يحققه ذلك من مصالح للدول المنتجة والمصدرة خصوصا في الشرق الأوسط ثم جاءت حرب أكتوبر كعلامة فاصلة فتحت مرحلة جديدة كانت فيها مصالح المنتجين المصدرين تؤخذ في الحسبان؛ ويرتبط بتغير خريطة الطاقة العالمية تغير بنية منظومة عرض مصادر الطاقة وإمدادها، خاصة مع بروز الطاقة الصخرية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وفي المقابل يتصاعد الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة خاصة بظهور مستهلكين كبار جدد القوى الصاعدة، فقد بات أمن الطاقة يحكمه العديد من المتغيرات التي تلقي آثارا متباينة وتتعدد المخاطر التي يمكن أن تهدد أمن الطاقة وكذلك تتعدد وتتنوع السياسات التي يمكن أن تستخدم لتقليل من تلك المخاطر التي قد تكون تقنية أو اقتصادية أو جيو–سياسية أو بيئية.
- يتسم العالم بالمركزية في مجال الطاقة وتحديد سعرها ووسائل توزيعها أو منعها ومن ثم فإن السيطرة على مصادر الطاقة تحولت إلى مصدر قوة ونفوذ استراتيجي.

بعد أن تم تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة في شكل الصراعات على الطاقة في كثير من المناطق، يصبح من الأهمية تحديد توزيع تلك الصراعات بين المناطق المختلفة وذلك بهدف رصد وتحليل أهم الصراعات التي يتضمنها الوقت الراهن بين القوى المختلفة.

المحور الثاني: التنافس والهيمنة على الطاقة

إنّ التنافس والهيمنة على الطاقة يتحدد من خلال أهمية كل منطقة فيما يتعلق بثروات الطاقة التي يحظى بها، وتعد التنافس الطاقة في منطقة الشرق البحر البيض المتوسط مع دخول القرن الحادي والعشرين وابتكار تقنيات حديثة للتنقيب واستخراج الغاز الطبيعي والنفط من أعماق البحار، فقد برزت منطقة شرق البحر المتوسط لاحتوائها على مكامن الغاز تحتوي على احتياطات هائلة تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات، فقد أعلنت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي عن وجود احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط في المنطقة البحرية الممتدة بين قبرص ولبنان ومصر حيث تقدر الاحتياطات المؤكدة من الغاز في هذه المنطقة بنحو تريليوني متر مكعب.

لكن تداخل الحدود البحرية بين الدول المطلة على شرق بحر البيض المتوسط من بينها: مصر، لبنان، تركيا، اليونان، إسرائيل وقبرص خلف تنافسا وتسابقا من خلال بسط نفوذ بعض الدول واستغلال بعض الحقوق مما يهدد المنطقة في صراع جيو-استراتيجي مع اكتشاف كميات كبيرة من الغاز والنفط ومع وجود قوى كبرى ذات أطماع في هذه الموارد الطاقة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

الصراع على مستوى القوى الكبرى:

أثرت الاكتشافات الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط في مصالح كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي قد يأجج الصراع في المنطقة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- **فيما يتعلق بروسيا:**

إن العلاقات الروسية مع كل من قبرص وإسرائيل، التي تعد موسكو المورد لإسرائيل من النفط الخام، كما تقدر أصول الشركات والأفراد الروسيين في قبرص بنحو 31 مليار دولار عام 2013.

إضافة إلى ذلك توقيع شركة غاز بروم الروسية في فبراير 2013 على اتفاق لمدة 20 عام لشراء الغاز الطبيعي المسال من حقلي "تمار وداليت" الإسرائيليين، وإبرام شركة "سيوز نفط غاز" الروسية وتأسيس مشروعات تنمية نفطية في المناطق الاقتصادية السورية الخالصة لمدة 25 عام بقيمة تبلغ نحو 90 مليون دولار (النعيمي، 2018، صفحة 32).

وقد أسست روسيا لوجود بحري دائم لها في شرق المتوسط من خلال قاعدة طرطوس في سوريا وتواجد 16 سفينة ومروحيات بحرية وحاملة طائرات مما يعني استعدادها لمواجهة الأخطار المحتملة على مصالحها في هذه المنطقة من شرق البحر الأبيض المتوسط.

- **فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية:**

فقد ساعد دور شركات البترول الأمريكية، لاسيما "نوبل للطاقة" في اكتشاف وإنتاج المصادر الهيدروكربونية في شرق المتوسط على تحقيق المصلحة الأمريكية لتحقيق أمن الطاقة في هذه المنطقة وكذلك امن البلدان التي تحظى بعلاقة وثيقة معها مثال: مصر، الأردن وإسرائيل، خاصة في ظل انتقال الصراع إلى سوريا وتدفق اللاجئين وأنشطة الجماعات الإرهابية، وبصفة عامة تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الأهداف في هذه المنطقة، وذلك على النحو التالي:

- أنشاء تحالف إقليمي جديد يضم كل من: مصر وإسرائيل وتركيا واليونان لتصدير الغاز عبر إنشاء أنابيب إلى دول الاتحاد الأوروبي، في إطار محاولات فك اعتماد أوروبا تدريجيا على صادرات الغاز الروسي، لكن هذا المشروع يصطدم بكثير من

Volume: 4 Issue: 2

الخلافات في منطقة متوترة وغير مستقرة، وهو لا يزال يبحث عن اتفاقيات وضمانات دولية قبل أن يتدفق غاز الشرق الأوسط إلى أوروبا.

- ربط مصالح حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتباينة المصالح والروئ ببعضها بعضا، وتأتي في إطار ذلك اتفاقيات الغاز الطبيعي الإسرائيلي التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها لخلق مصالح اقتصادية مشتركة بين إسرائيل والدول العربية، حيث وقع الأردن في سبتمبر2014 اتفاقا مع إسرائيل لشراء الغاز من حقل "ليفاثيان" على مدى 15 عام، بقيمة 18 مليار دولار، حيث الأردن يعتمد على واردات الطاقة من إسرائيل بنسبة 40% (energy geopolitique: challanges & opportunities, 2014, p. 21).
- قد تؤدي المصالح الاقتصادية إلى اتفاقيات سياسية تشمل إعادة النظر في الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة بما فيها الممرات الآمنة والخطوط الأنابيب للنفط والغاز تربط بين إسرائيل وفلسطين ومصر والأردن في المرحلة الأولى، وقد تمتد إلى دولة أخرى في المنطقة كمرحلة لاحقة.

- **فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي:**

يرتبط بمنطقة شرق المتوسط لعدة أسباب منها اشتراك كل من اليونان وقبرص في عضويته، وكون تركيا عضو في منظمة الحلف الأطلسي.

إن تنمية مصادر الغاز في شرق المتوسط يمكن ان تتيح فرص للتوسيع الاقتصادي لقبرص واليونان، لكن عدم اليقين من الاستثمار في البنية الأساسية الضرورية وتزايد إنتاج الغاز في أماكن أخرى والتقلبات في أسواق الطاقة العالمية يقلل من احتمالية أن يوفر شرق المتوسط الغاز لأوروبا في المستقبل القريب، وذلك على الرغم من قيام كل من قبرص واليونان بالضغط على الاتحاد الأوروبي لتمويل خط أنابيب غاز من حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية إلى أوروبا عبر قبرص.

كما أن التهديدات الأمنية تؤثر في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن المصلحة المباشرة للاتحاد الأوروبي تكمن في تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة شرق البحر المتوسط التي تجاورها مباشرة.

الصراع على مستوى القوى الإقليمية:

يضم هذا المستوى كل من: مصر وتركيا وإسرائيل، فهذه الدول الثلاث تقود عدة تحالفات فرعية متعارضة المصالح في المنطقة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **الجانب المصري–اليوناني القبرصي:**

يقود هذا التحالف مصر وتحددت ملامحه في إعلان القاهرة 2014 وإعلان نيقوسيا في أفريل2015، والذي أوضح صراحة تأكيد ثوابت اتفاقية 2004 المبرمة بين كل من: مصر وقبرص والتي تستثني إسرائيل من أي اكتشافات مستقبلية في المنطقة القبرصية، وهي رسالة مصرية لكل الأطراف وفي مقدمتها تركيا وإسرائيل (شعبان، 2018، صفحة 42).

ويعزز هذا التحالف الاكتشاف المصري الكبير للغاز والذي يرمي في مواجهته إلى التصعيد التركي مع الدول الثلاث سياسيا وامنيا مع مصر، واقتصاديا وعسكريا مع قبرص اليونانية، بما يجعل هذا التحالف يضمن مصالح أطرافه في مواجهة أية تهديدات محتملة أيا كان مصدرها، خاصة بعد أن تدخلت المواجهة الدولية مع تركيا بعد توقيع مصر وقبرص واليونان "إعلان القاهرة" مرحلة التهديد بالحرب، بإعلان أنقرة تفويض الحكومة التركية قواتها البحرية بتطبيق قواعد الاشتباكات لمواجهة التوترات

المتزايدة بين الدول الساحلية التي تشمل تركيا وقبرص اليونانية ومصر بسبب مشروعات التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ويواجه هذا التحالف احتمال النزاع الإقليمي في الحدود البحرية الجديدة شرق المتوسط، فضلاً عن احتمال تعرض منشآت الغاز المصرية والقبرصية واليونانية لهجمات إرهابية، وقد أورد إعلان نيقوسيا 2015 اهتمامه بهذا الجانب وهو تعزيز التعاون بين القوى الثلاث مصر واليونان وقبرص مجال مكافحة الإرهاب والاستعداد له، استهداف مقر شركة "إيني" في ليبيا بعد إعلان اكتشاف مصر لكميات كبيرة للغاز له دلالات عديدة ترتبط بهذا الاحتمال.

- **الجانب التركي:**

قد أعلنت دولة تركيا رفضها لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص عام 2013 وكذلك اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص واسرائيل عام2010 والسبب هو عدم أحقية الحكومة القبرصية التوقيع على أيّة اتفاقية في ظل النزاع التاريخي بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص عام1974 (أحمد، 2018)[1] وكذلك تعتبر تركيا أن الاتفاقية تنتهك الجرف القاري التركي، ومنه تعتبره تركيا انتهاك لسيادتها الاقليمية وأنه لا يحق لأيّ دولة أو شركة التنقيب أو إجراء أبحاث فهذه المنطقة، فقد صرح القادة الأتراك أنه تم البدء في عملية التنقيب والاستكشاف وإجراء دراسات في تلك المناطق التي هي ضمن السيادة التركية وأيّ تجاوز لتلك الحدود البحرية يعتبر انتهاك صارخ وحق الدولة التركية استعمال القوة العسكرية ضد أيّ تجاوز وانتهاك للسيادة التركية.

- **الجانب اليوناني:**

هناك صراع تاريخي بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص من جهة وحول ترسيم الحدود البحرية في بحر إيجه، ترى اليونان أن أيّ محاولة من طرف تركيا توسيع حدودها البحرية يعطي الحق المشروع لليونان بالرد عسكرياً على الاجراءات الأحادية التي تتخذها تركيا.

Volume: 4 Issue: 2

الخريطة رقم01: المصالح المتشابكة في مياه البحر المتوسط (خدوري، 2020، صفحة 17)

المحور الثالث: استراتيجيات الطاقة الاقليمية والعالمية

تقترن قوة الدولة في التفاعلات الدولية بالجانب الاقتصادي بشكل كبير، ومن هنا فالطاقة لها دورا محوريا في التنمية الاقتصادية في الدول كافة، وشجعت على المزيد من النمو والتطور في المجال الاقتصادي، فهي تؤمن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فالاقتصاد يرتكز بشكل كبير على موارد الطاقة النفط والغاز وهذا ما انعكس على طبيعة التفاعلات الاقتصادية الدولية مع الدول المستهلكة.

أولا: الأبعاد:

تتلخص أبعاد أمن الطاقة في ستة أبعاد مترابطة مع بعضها البعض وتتمحور حول ما يلي:

1-**البعد الاقتصادي**: يتمثل الهدف الأساسي للبعد الاقتصادي لأمن الطاقة للدول المستهلكة هو ضمان أن لا تؤدي ندرة موارد الطاقة أو نقصها إلى تأخير أو عرقلة التنمية والنمو الاقتصادي، بل لابد من وضع استراتيجيات تعالج ارتفاع وانخفاض أسعار الطاقة أو ندرتها. (الحجي، 2009، صفحة 253)

2- **البعد البيئي**: يتمثل في تخفيض الآثار البيئية للتنقيب والانتاج والنقل والمعالجة والاستخدام لمصادر الطاقة، ولكي يتم تحسين البعد البيئي مع تجنب التدهور في الأبعاد الأخرى يتعين على الدول المنتجة والمستهلكة زيادة كفاءة الطاقة وتخفيض الانبعاثات السامة من انتاج الطاقة ومعالجتها ونقلها.

3-**البعد الاجتماعي**: يتمثل الهدف في تضيق الفجوة في الطاقة بين الدول الغنية والفقيرة، ولا يرتبط هذا البعد الاجتماعي لأمن الطاقة ارتباطا مباشرا يتوافر موارد الطاقة، بل بقدرة الدول الفقيرة في الحصول على هذه الموارد، وكلما اتسعت فجوة الطاقة بينهم أصبحت الدول أقل أمنا، وكلما ازدادت نسبة الفقراء غير القادرين على الحصول على موارد الطاقة انخفض مستوى أمن الطاقة في الدولة

4-**البعد السياسة الخارجية**: يمثل هذا البعد بمنع الدول التي تعتمد على الطاقة المستوردة لاتخاذ قرارات ذات مفهوم عكسي بالسياسة الخارجية، أي ارضاء الدول التي يعتمد عليها في تأمين امدادات الطاقة وتستطيع الدول المستهلكة تعزيز بعد السياسة الخارجية لأمن طاقتها من خلال تنويع مصادرها وارداتها من الطاقة، أما ما يتعلق بالدول المنتجة فقد يؤدي اعتماد الدول المنتجة على صادرات الطاقة إلى الحد من خيارات السياسة الخارجية، إذا كانت صادراتها أو عبور صادراتها مركزا بدول معينة وتستطيع الدول المنتجة توسيع آفاق بعد السياسة الخارجية لأمن طاقتها من خلال تنويع مصادر الدخل والجهات المصدر وطرائق نقل هذه الصادرات، أما إذا أدركت الدول المنتجة للطاقة أنها مضطرة للمساومة على سياستها الخارجية لكي تقوم بالتصدير إلى دول معينة، فأنها قد تقوم بتخفيض انتاجها واستثمارها وتكون نتيجة قلة الامدادات وارتفاع الاسعار بالدول المستهلكة. (عرفة، 2012، صفحة 34)

5-**البعد التقني**: يهدف هذا البعد إلى ضمان أن لا يؤدي انخفاض أسعار مورد معين من موارد الطاقة كالنفط والغاز إلى خلق تقنيات التي تحسن كفاءة الطاقة وتزيد انتاجها وتقلل كفاءة الطاقة وتزيد انتاجها وتقلل تكاليف الانتاج وتقلل الانبعاثات وتأتي إلى السوق مصادر طاقة جديدة وهو يضمن فضلاً عن ذلك توافر تقنيات جديدة للمنتجين والمستهلكين في أنحاء العالم. (أوزكان، صفحة 102)

6-**البعد الأمن القومي**: في الوقت الذي يرتكز فيه بُعد السياسة الخارجية على العلاقات الدبلوماسية والتجارية، تمثل أهداف بُعد الأمن القومي لأمن الطاقة بحماية بنية الطاقة التحتية ومنشآتها من التخريب والهجمات الارهابية والكوارث الطبيعية، وكذا ضمان توافر موارد طاقة بشكل آمن للقوات المسلحة وللقطاعات الاستراتيجية والحيوية للدولة، فقد ينتهي به الامر إلى أن يصبح تهديدا للأمن القومي للدولة، ولتعزيز البُعد القومي لأمن الطاقة يجب على الدولة أن تقوم بنشر موارد الطاقة الداخلية

Volume: 4 Issue: 2

ومنشآتها كذلك الموقع الجغرافي لمورد الطاقة إلى موقع السوق لتحسين بعد الأمن القومي إلى المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية والتي تعاني نقص وندرة في المورد الطاقة.

ثانيا: المحددات:

إن أمن الطاقة يرتبط بجملة من المحددات والتحديات التي تؤثر في استراتيجيات الطاقة على المستوى القومي والعالمي، التي تحمل الدول على تبني سياسات واستخدام أدوات مختلفة وفق المتطلبات على الصعيدين القومي والدولي، وتتمثل هذه المحددات المؤثرة في أمن الطاقة القومي والعالمي في الآتي:

1. اختلال ميزان العرض والطلب في السوق العالمي: إذ يرتفع الطلب على الطاقة بزيادة معدلات النمو في الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة ولاسيما الصين والهند والدول "بريكس"، في المقابل أن الانتاج العالمي للطاقة من نفط وغاز لايزال غير كاف لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة.
2. القيود على امدادات الطاقة: يمكن التمييز بين نوعين من تلك القيود وهي: أولاً: النضوب الطبيعي للمصادر الطاقة، وثانيا: عندما تفرض الدولة قيود على امدادات الطاقة من خلال فرض حظر أو مقاطعة أو إنفاق بين المنتجين على وقف وحظر امدادات الطاقة.
3. الاستهداف من قبل المنظمات الارهابية لمصادر الطاقة وبنيتها التحتية وامداداتها.
4. التحديات التي تواجهها الشركات الطاقة العالمية وهي ثلاثة تحديات رئيسية وهي:

أ) في الصورة السلبية لتلك الشركات العالمية للطاقة في الدول المنتجة التي تعتبر أنها قائمة على أساس الاستغلال لموارد الطاقة وخيرات الشعوب.

ب)التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفو الشركات ومنشآتها وغيرها.

ت)التطورات السياسية التي تنجم عنها فسخ العقود الاستثمار شركات الطاقة العالمية.

5. حدوث تغير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة ما يفقدها السيطرة على مناطق الانتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية.

إن الدراسات المتعلقة بالطاقة بمصادرها المختلفة قد اعطت حيزا من الهيمنة في الدول المنتجة والمستهلكة، وما يتجلى عنه من تطور كبير ساعد الدول في صياغة استراتيجية واضحة لأمن الطاقة فلكل دولة رؤية وفق متطلباتها الحيوية من الطاقة في ظل التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الدول المنتجة، مما يقود إلى أبعاد ومحددات امن الطاقة تصبح ذات تأثير في بناء سياساتها واستراتيجياتها الداخلية والخارجية.

النتائج: من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- تشير المعطيات إلى تصاعد الصراع عن معدلاتها الاعتيادية على مصادر الطاقة، وذلك للمتطلبات السوق وزيادة النمو للعديد من القوى الصاعدة، وكذلك محدودية مصادر الطاقة.
- فرضت التحولات الجيوسياسية نفسها على منطقة شرق البحر المتوسط، فلم يعد الفصل قائما بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشاف الغاز من جانب وبين الأبعاد السياسية سواء الداخلية او الخارجية من جانب آخر وهو ما جعل القضية أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما افرز عدة صراعات اقليمية ودولية.
- على الرغم من التنوع أشكال الطاقة وتطور تكنولوجيا الطاقة سيبقى الغاز والنفط من اهم مصادر الطاقة إلى فترة طويلة، وذلك لصعوبة إحلال مصادر بديلة بسرعة، فضلاً عن تكاليفها المرتفعة مقارنة بالغاز والنفط، وهو ما يعني بقاء الغاز والنفط ميدانا للصراع على المستوى الاقليمي والدولي.

- تمثل الطاقة تحديا على الصعيد العالمي بحيث يمثل ثروة ريعية تعمل على زيادة تراكم رأس المال لدى الدول المصدرة بما يسمح لها من زيادة وزنها على الصعيد الاقليمي والدولي وهذا الأمر يقلق الدول الكبرى من احتمالية بروز منافسين لها قد يهددون أمن الطاقة انتاجاً وتصديراً وتسعيراً.
- إن تمركز الطاقة في مناطق دون أخرى مع أهميتها لاستمرارها ونمو اقتصادها جعل الدول تدخل في صراع مستمرة للبحث المتواصل للاستحواذ على المناطق التي يتوافر فيها هذا النوع من الموارد.
- قد تدفع طبيعة التحالفات الاستراتيجية المقبلة للقوى الاقليمية مفادها أن التعاون هو الصيغة الأفضل والأقل مخاطرة بالنسبة للمصالح المشتركة للأطراف المطلة شرق البحر المتوسط.

التوصيات: من خلال الدراسة توصلنا إلى التوصيات التالية:

- ضرورة تشجيع السياسات الرامية إلى المحافظة على مصادر الطاقة عن طريق ترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل لها.
- ضرورة اتباع سياسات من شأنها تشجيع تطوير مصادر طاقة بديلة، مثل الطاقة المتجددة، كاستغلال الطاقة الشمسية أو الرياح.
- ضرورة تجنب الصراعات والحيلولة دون إطالة أمده والعمل على فرض نوع من الاستقرار وفق أطر قانونية وسياسية واقتصادية الذي يفضي إلى النمو والتنمية.
- تجسيد أساليب التعاون والتكامل بين الدول يكون من خلال دعم التكامل الاقليمي والأولوية الاقتصادية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى الأهمية المتعاظمة لمصادر الطاقة لدى الدول، ليس كونها شريان النشاط الاقتصادي وذو أهمية سياسية وعسكرية واستراتيجية، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها الاقليمي والدولي ولاسيما مع وجود ندرة وخلل في هيكل توزيع مصادر الطاقة، وعلى ذلك أهمية الطاقة في الاستراتيجية الدول وفق المتغيرات الاقليمية والدولية وأثرها على النمو الاقتصادي للدول وكذا تُعد واحد من أهم مرتكزات الصراع في النظام العالمي الجديد بين الدول وما تمثله منطقة شرق البحر المتوسط من غنى في مصادر الطاقة كالغاز والنفط جعلها من أولويات السياسيات الخارجية للقوى الباحثة عن الطاقة منذ منتصف القرن العشرين

Volume: 4 Issue: 2

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1- الكتب:

اردال أوزكان. (بلا تاريخ). *أثر الابتكار التكنولوجي في قطاع النفط والغاز*. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

أنس فيصل الحجي. (2009). *أبعاد أمن الطاقة: المنافسة والتفاعل وتعزيز الأمن*. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث.

خديجة محمد عرفة. (2012). *أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة*. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

شريف شعبان. (27 أبريل, 2018). التحالفات الاقليمية والدولية في شرق المتوسط . *المركز العربي للبحوث والدراسات*.

2- المجلات:

أحمد مهدي. (2018). القضاء على فقر الطاقة بالاقتصاد الأخضر. *الأهرام*.

أحمد يوسف أحمد. (2018). الصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط. *جريدة الأهرام السنة 142 العدد 47625*.

سالم سالمين النعيمي. (15 أفريل, 2018). آفاق الصراع على الطاقة في العالم . *السياسة العالمية*.

علي زيادة. (2018). التنافس والصراع بين القوى العالمية على مصادر الطاقة. *القدس العربي*.

مصطفى علوي سيف. (أبريل, 2016). خرطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية. *السياسة الدولية العدد204*.

وليد خدوري. (2020). الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط في شرق الأوسط. *الشرق الأوسط*.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

World oil outlook, *energy geopolitique: challanges & opportunities.* usa: international security advision board.